الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4078 | الأربعاء | 15 صفر 1443 هـ | 22 سبتمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

في جلسة افتراضية حضرها وزراء ومسؤولون وممثلون عن مجلس الأعمال الكويتي بدبي

3.7 مليارات دولار الرصيد التراكمي لحجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في الإمارات حتى مطلع 2020

- المستثمر الكويتي وجد دائماً كل ما يحتاجه من تسهيلات للتوسع بأعماله ومشاريعه في بيئة داعمة للاستثمار والمستثمرين
- الفلاسي: "مشاريع الخمسين" تسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية المتكاملة التي توفرها الإمارات لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- آل صالح : الإعلان عن برنامج 10×10 ومنصة invest.ae الاستثمارية الموحدة يقدم فرصاً نوعية ويسهل للمستثمرين تأسيس الشركات
- السالم : الإمارات شكلت لعقود بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات من مختلف أنحاء العالم والمنطقة

جانب من الجلسة الافتراضية الثانية حول البيئة الاستثمارية في دولة الإمارات

الإمارات شكلت دائما بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات من الكويت وسائر دول العالم

دبي - الصباح الاقتصادية

الإمارات العربية المتحدة : كشفت الجلسة الافتراضية الثانية حول البيئة الاستثمارية في دولة الإمارات، التي نظمها المكتب الإعلامي للحكومة الإماراتية أمس الثلاثاء، عن تنام كبير في حجم الاستثمارات الكويتية في الإمارات الشقيقة، وأكدت أن الإمارات شكلت لعقود بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات من الكويت ومختلف دول المنطقة والعالم، لافتة إلى أن المستثمر الكويتي وجد دائماً كل ما يحتاجه من تسهيلات للتوسع بأعماله ومشاريعه، في بيئة الإمارات الداعمة للاستثمار والمستثمرين.

وأكدت الجلسة صعود الاستثمارات الكويتية المباشرة، والتي بلغ حجمها التراكمي في دولة الامارات حتى مطلع عام 2020 نحو 3.7 مليار دولار.

تركزت الجلسة الافتراضية التي انعقدت بتقنية الاتصال المرئي، وشارك فيها كل من وزير الدولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، ، ووكيل وزارة الاقتصاد عبد الله أحمد آل صالح، ونائب رئيس مجلس الأعمال الكويتي بدبي فراس السالم، على مناقشة الفرص الاستثمارية في المجالات الاقتصادية المختلفة، بالتزامن مع حزمة المشاريع والمبادرات الاقتصادية والتنموية الاستراتيجية الجديدة التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات مؤخراً.

ومن المتوقع أن تشهد الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة إقبالاً كبيراً من الاستثمارات الإقليمية، بعد إعلان الإمارات إطلاق "مشاريع الخمسين" التي تشكل حزمة مشاريع استراتيجية تؤسس لدورة تنموية جديدة وتعزز مكانة الدولة وجهة للاستثمارات الواعدة.

أثر نوعي

وتناولت نقاشات الجلسة التي تمت بتقنية الاتصال المرئي، تأثير الحزم الجديدة التي أعلنت عنها دولة الإمارات في مشاريع الخمسين وانعكاساتها الاستثمارية، خصوصا برنامج 10 × 10 الاقتصادي لتنمية صادرات الدولة، والذي يستهدف زيادة صادرات الإمارات سنوياً بقيمة 10%، وفي 10 أسواق عالمية جديدة وناشئة، و منصة .INVEST ae المنصة الاستثمارية الموحدة للدولة، التي تجمع إمارات الدولة كافة و14 جهة اقتصادية، وقمة الإمارات للاستثمار التي تعقد في النصف الأول من العام 2022 وتجمع صناديق الاستثمار مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لخلق فرص اقتصادية جديدة.

وشارك في الحوار متحدثون من بينهم مستثمرون، ورواد أعمال، وأصحاب شركات ناشئة، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأعمال الكويتي بدبي، فيما أدارت الجلسة لارا حبيب مذيعة النشرة الاقتصادية على قناة العربية.

قطاعات

تطرقت الجلسة أيضا إلى توقعات نمو الاستثمارات، والقطاعات التي تتركز فيها مثل التمويل والتأمين، والبناء والعقارات، والصناعة، والأنشطة الاحترافية العلمية والتكنولوجية، وتجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات والدراجات النارية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل والتخزين، والإدارة والخدمات المساعدة.

وقال وزير الدولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدكتور أحمد بالهول الفلاسي : "المشاريع الاقتصادية والتنموية الجديدة التي تم الإعلان عنها ضمن الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين تسهم في تعزيز البيئة المتكاملة التي توفرها دولة الإمارات لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم مسار التنويع الاقتصادي الذي تبنته الإمارات مبكراً، ويصنع فرصاً جديدة في قطاعات ناشئة للمستثمرين الباحثين عن تسهيلات تشريعية وتنظيمية نوعية، ومواهب مؤهلة من مختلف أنحاء العالم، ومنظومة اقتصادية مرنة، ومؤشرات نمو إيجابية."

بدوره قال وكيل وزارة الاقتصاد عبد الله أحمد آل صالح: "الإعلان عن برنامج 10×10 لتنمية صادرات الدولة بزيادة سنوية بقيمة 10% في 10 أسواق عالمية ومنصة invest.ae الاستثمارية الموحدة التي تسهل للمستثمرين تأسيس الشركات في الإمارات وإنجاز مختلف الإجراءات المتعلقة بها، يعزز الفرص الاستثمارية في الدولة، خاصة للاستثمارات القادمة من المنطقة إليها، وهي ميزات سنسلط عليها مزيداً من الضوء في "قمة الإمارات للاستثمار" التي نعقدها العام المقبل وتجمع صناديق الاستثمار مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتخلق فرصاً اقتصادية هادفة لجذب 550 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الأعوام التسعة المقبلة."

من جهته اعتبر فراس السالم نائب رئيس مجلس الأعمال الكويتي بدبي أن: "الإمارات شكلت لعقود بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات من مختلف أنحاء العالم والمنطقة. والمستثمر الكويتي وجد دائماً كل ما يحتاجه من تسهيلات للتوسع بأعماله ومشاريعه في بيئة الإمارات الداعمة للاستثمار والمستثمرين."

مقاربة شاملة

وتمت مناقشة سبل النهوض بواقع ريادة الأعمال وتمكين المشروعات الصغيرة التي تشكل ركيزة ومحور اهتمام حكومة دولة الإمارات الأمر الذي انعكس على السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الرامية إلى خلق بيئة متكاملة وداعمة وجاذبة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال تعزيز سهولة ممارسة الأعمال ودعم فرص وروافد الحصول على التمويل ورفع معدلات الطلب وتعزيز الابتكار.

وتطرق الحوار إلى كيفية تخصيص دولة الإمارات استثمارات ضخمة لتطوير البنى التحتية المعلوماتية وهي الجهود التي قادت الإمارات لتتبوأ المركز الأول إقليمياً والرابع عالمياً في المؤشر الدولي لريادة الأعمال؛ حيث حقق القطاع قفزة نوعية في أدائه، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الشركات وفي إجمالي متوسط التمويل الممنوح للشركات الناشئة.

استثمارات

كما تتيح الحزمة الجديدة من المشاريع فرصاً نوعية في الإمارات للمستثمرين من المنطقة؛ خاصة مع وصول الرصيد التراكمي لحجم الاستثمارات السعودية المباشرة في دولة الامارات حتى مطلع عام 2020 إلى نحو 4.85 مليار دولار، وصعود الاستثمارات الكويتية المباشرة التي بلغ حجمها التراكمي في دولة الامارات حتى مطلع عام 2020 نحو 3.7 مليار دولار، وبلوغ الرصيد التراكمي لحجم الاستثمارات البحرينية المباشرة في الدولة حتى مطلع عام 2020 نحو 2.05 مليار دولار، ووصول الرصيد التراكمي لحجم الاستثمارات القطرية المباشرة في دولة الامارات حتى مطلع عام 2020 إلى نحو 1.13 مليار دولار، وبلوغ الرصيد التراكمي لحجم الاستثمارات العُمانية المباشرة في الدولة حتى مطلع عام 2020 نحو 684 مليون دولار.

مشاريع الخمسين

يذكر أن الجلسات الافتراضية تأتي ضمن تسليط الضوء على أبرز الحزم والمشاريع الاستراتيجية ضمن "مشاريع الخمسين" التي تشكل دورة جديدة من المشاريع الاستراتيجية في دولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة، والتي تهدف إلى التأسيس لمرحلة جديدة من النمو الداخلي والخارجي للدولة، وترسيخ مكانتها الإقليمية والعالمية في جميع القطاعات والعمل على الارتقاء بتنافسية الإنسان على أرض الإمارات وصولاً إلى أفضل المراتب عالمياً.

بنسبة هبوط 0.41 في المئة وبقيمة 45.7 مليون دينار

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 28.29 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 28ر29 نقطة ليبلغ مستوى 6845ر11 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر41 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 246ر3 مليون سهم تمت عبر 10288 صفقة نقدية، بقيمة 45ر7 مليون دينار كويتي "نحو 141ر6 مليون دولار أمريكي".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 41ر04 نقطة ليبلغ مستوى 5578ر32 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر73 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 167ر08 مليون سهم تمت عبر 6280 صفقة نقدية بقيمة 20ر2 مليون دينار "نحو 62ر62 مليون دولار".

كما انخفض مؤشر السوق الأول 23ر23 نقطة ليبلغ مستوى 7485ر33 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 79ر3 مليون سهم تمت عبر 4008 صفقات بقيمة 25ر5 مليون دينار "نحو 78ر2 مليون دولار".

في موازاة ذلك انخفض مؤشر "رئيسي 50" نحو 64ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5872ر92 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر79 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 124ر7 مليون سهم تمت عبر 3985 صفقة نقدية بقيمة 15ر9 مليون دينار (نحو 49ر29 مليون دولار).

وكانت شركات (استهلاكية) و(السورية) و(منشآت) و(المنار) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(وطني) و(خليج ب) و(عقارات ك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (فنادق) و(المعدات) و(امتيازات) و(أسمنت ابيض) الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على انخفاض المؤشر العام

«الدعم الحكومي للاستثمارات بجمهورية أوكرانيا» في منتدى افتراضي تنظمه غرفة التجارة 28 الجاري

بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وسفارة جمهورية أوكرانيا لدى دولة الكويت، سيعقد منتدى افتراضي كويتي - أوكراني بعنوان "الدعم الحكومي للاستثمارات في جمهورية أوكرانيا" وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 28 سبتمبر الجاري، وسيكون المتحدث الرئيسي نائب وزير الخارجية الأوكراني ديميترو سينيك.

ويهدف هذا المنتدى الى مناقشة الاستثمار والخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الأوكرانية للمستثمرين بشكل عام، بالإضافة الى تطلعات الطرفين الى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، واستعراض فرص التعاون المشترك بين أصحاب الأعمال من الكويت وأوكرانيا.

ودعت الغرفة أعضاءها للتواصل معها عن طريق البريد الإلكتروني "kcci@kcci.org. kw" حتى يتسنى لها تزويدهم برابط المشاركة في هذا اللقاء، كونها فرصة سانحة لفتح آفاق تجارية جديدة بين دولة الكويت وجمهورية أوكرانيا.